مـيكانزمات تكـوين الـوعي السياسي للنـخبة:
دراسة حـول التنشئة والثقافة السياسية

الطالب الباحث: إدريــس دومــي
المغرب

الملخص:

تعتبر التنشئة والثقافة السياسية من أهم وسائل توجيه سلوك الأفراد، ومن هنا تظهر أهمية فهم كيف تساهم هذه المحددات في تشكيل الوعي السياسي للنخبة. يركز هذا المقال على تحليل دور هذه الآليات في تكوين قيم ومعايير النخبة، مع التركيز على كيفية تأثير ثقافتهم السياسية وتنشئتهم على أدائهم في المؤسسات التي يمارسون فيها مهامهم، وكيف يمكن لتلك الممارسات تحقيق الأهداف العامة للدولة والمجتمع.

كلمات مفتاحية: النخبة السياسية، التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الوعي السياسي.

Abstract:

Political socialization and political culture are among the most important means of directing the behavior of individuals. Therefore, it is important to understand how these determinants contribute to the formation of the political consciousness of the elite. This article focuses on analyzing the role of these mechanisms in forming the values and standards of the elite, with a focus on how their political culture and socialization affect their performance in the institutions in which they carry out their tasks, and how these practices can achieve the general goals of the state and society.

Keywords: political elite, political socialization, political culture, political consciousness.

مقدمة:

مثل مختلف فئات المجتمع، تكتسب النخب السياسية قيمها من خلال قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تشكل بيئتها الحاضنة، فتكون لقيم المجتمع انعكاسا واضحا على قيم النخبة السياسية، والذين هم بالأساس أفراد من هذا المجتمع، وجدوا فيه وتفاعلوا معه، وكانوا نتاجا له، وما دام الأفراد هم اللبنة الأساسية التي تشكل البناء الاجتماعي، فإن هذه اللبنات ما لم تكن قوية ومتماسكة فإنها لن تستطيع الصمود والحفاظ على هذا البناء، وإذا كانت النخب السياسية تشكل أعلى سلم القيادة في المجتمع فإنها بذلك تحدد خياراته التنموية، على اعتبار أنها صفوته التي فوضها للحكم باسمه وتسيير شأنه العام.

إن الوعي السياسي هو الإدراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي ولما يحصل فيه من أحداث وتطورات. وبعبارة أخرى هو المعرفة الدقيقة لغايات القوى المؤثرة في العالم المحيط بنا ومعرفة الأهداف المستترة وراء مواقفها وتحركاتها ومشاريعها[1]، فخصائص الوعي السياسي أنه يفضي إلى تعميق عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي، وفي أثره يكون التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع، كما يرافق الوعي السياسي سعي دؤوب لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه فيحصل الميل إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي بدلاً من الثبات والسكون وربما يشار إلى الوعي السياسي بأنه الحال التي يتمثل فيها أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، ويتخذون من هذه القضايا موقفًا معرفيا ووجدانيا في الآن الواحد[2].

ونظرا لأهمية الوعي السياسي للنخب السياسية، كونه عنصراً أساسياً في بناء وتعزيز الديمقراطية، يجب أن تكون هذه الطبقة منتبهة وملتزمة بفهم القضايا السياسية المعاصرة. فإن تحقيق تقدم واستقرار المجتمع يتطلب مشاركة فعّالة من النخبة السياسية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات الحكيمة التي تعكس احترام القيم الديمقراطية وتلبي تطلعات المجتمع. ويتطلب هذا الأمر العمل بجدية على تعزيز الوعي السياسي بين الجماهير ونقل المعرفة بشكل شفاف، مما يساهم في بناء جسور التواصل بين السلطات والمواطنين.

بناء عليه نطرح الإشكالية التالية، والتي تشكل أساساً لتحليلنا لهذا الموضوع:

كيف يمكن للتنشئة والثقافة السياسية أن تساهم في تنمية الوعي السياسي للنخب السياسية؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نعتمد التقسيم التالي:

- أولا: محاولة في رصد المفاهيم: النخبة، التنشئة والثقافة السياسية
- ثانيا: آليات ومسارات إنتاج النخب السياسية بالمغرب
- ثالثا: التنشئة السياسية وبدايات بناء التصورات السياسية لدى النخب
- رابعاً: دور الثقافة السياسية في تشكيل الوعي السياسي الوطني للنخب

المحورالأول: محاولة في رصد المفاهيم: النخبة، التنشئة والثقافة السياسية

تعتبر دراسة المفاهيم السياسية أحد المداخل المهمة لفهم الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، فعلى الرغم من الاختلافات بين المدارس الفكرية في نظرتها للمفهوم إلا أن هذا الاختلاف لا يقلل من القيمة التي تضيفها عملية دراسة المفاهيم في حقل العلوم

السياسية بوجه عام، والنظم السياسية بوجه خاص، فعن طريق المفاهيم يمكن الاستدلال على الديناميكية السياسية الموجودة داخل المجتمع. ولا تقتصر عملية دراسة المفهوم هنا على رصد المفهوم وإنما أيضا تستخدم في تقييم الوضع السياسي والاجتماعي.

استخدم مصطلح "النخبة" في بداية ظهوره في القرن السابع عشر لوصف البضائع والسلع ذات المستوى المرتفع الجودة، ثم استخدم في مرحلة لاحقة للإشارة إلى الجماعات ذات المستوى المتميز والمرتفع في السلم الاجتماعي، من كبار العسكريين أو ذوي الأصول النبيلة[3]. وأول استعمال لمفهوم النخبة في اللغة الانجليزية هو ذاك الوارد في "قاموس أكسفورد" والذي يرجع إلى سنة 1823، حيث أطلق على فئات اجتماعية متميزة، ولم يستعمل المفهوم استعمالا واسعا في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوربا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر، بل إنه لم يصبح كذلك في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة 1930 عندما انتشر عبر نظريات النخبة[4].

تطرح مقاربة نظرية النخبة صعوبات دلالية ترتبط باختلاف المرجعيات النظرية في مجال السوسيولوجيا بشكل عام، فهناك من يستعمل مصطلح النخبة، وهناك من يستخدم عبارة الطبقة السياسية، أو الطبقة القائدة، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى يتم استعمالها في حقول نظرية متغايرة، يمكنها أن تفيد نفس المعنى كالطبقة الحاكمة، الطبقة السائدة الطبقة المهيمنة، الارستقراطية، الأعيان..إلخ.

غير أن المشترك بين مختلف هذه النظريات، هو أن مفهوم النخبة (Elite) يرتبط بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع، لذلك تعرف بأنها جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع الذي تؤلف النخبة فيه أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة وفقاً لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته[5].

ويرجع الفضل في ظهور وانتشار مفهوم "النخبة" السياسية إلى الباحثين الإيطاليين "موسكا" (Mosca) و"باريتو" (Pareto) اللذين استخدما المفهوم في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية منذ أوائل القرن العشرين (20)، حيث طرحا فكرة أن أي مجتمع ينقسم إلى فريقين، أو جماعتين هما: "الجماعة الحاكمة" و"الجماعة المحكومة"، وأن الجماعة الأولى أصغر بكثير من حيث الحجم من الجماعة الثانية. قام "موسكا" Mosca بتسمية الجماعة الحاكمة بـ "الطبقة السياسية"، بينما أطلق عليها "باريتو" Pareto اسم "الطبقة الحاكمة"، وذلك تمييزًا لها عن النخبة غير الحاكمة[6].

لذلك "تعرف النخبة السياسية بأنها "مجموع المحترفين في السياسة". فهي، كما تشير التسمية، تطلق على الأفراد الذين يمارسون بشكل كامل أو دائم أنشطة يمكن تصنيفها ضمن العمل السياسي باحترافية. هذه الأنشطة متنوعة ويصعب حصرها في مجال واحد أو وضع قاعدة عامة لها بسبب الاختلاف البارز بين البلدان. ومع ذلك، هناك اتفاق بين المتخصصين على أن النخبة السياسية تشمل مجموع المشتغلين بالسياسة على المستوى الوطني (أعضاء الحكومة والنواب والشيوخ) أو المستوى المحلي (المستشارين الجهويين، المستشارين العامين، والعمد)، وزعماء الأحزاب السياسية الرئيسية[7].

والملاحظ هو أن النخبة السياسية غالبا ما تكون أقلية حاكمة، تحتكر مواقع النفوذ وتهيمن على أهم المناصب السياسية ومراكز القوة والإدارة في المجتمع، وغالبا ما تكون النخبة السياسية تلك الجماعة التي تسيطر على مقاليد الحكم، ما يجعها المتحكة في صناعة القرار السياسي في الدولة.

إن المكانة التي تحتلها النخب السياسية داخل المجتمع، وكونها جزءاً منه يجعلها تتأثر بثقافته السياسية وخصوصياته الاجتماعية والثقافية، لذلك تلعب التنشئة السياسية والثقافة السياسية دوراً مهما في تشكيل وتوجيه تصورات النخب السياسية. فهي تساهم في تحديد مواقفهم واستراتيجياتهم، كما تؤثر في قراراتهم وأفكارهم السياسية. علاوة على ذلك، يعزز الوعي السياسي الذي يتم تنميته خلال هذه التنشئة، التفاعل البناء بين النخب والمجتمع، مما يسهم في تطوير المجتمع نحو آفاق أفضل وتقدم مستدام.

يشير مفهوم التنشئة السياسية إلى عملية مركبة تتضمن جوانب معرفية ووجدانية وقيمية يكتسب من خلالها الفرد الشعور بالهوية الوطنية والأفكار السياسية العامة وطرق صنع وتنفيذ القرار السياسي في المجتمع وقد تأخذ التنشئة السياسية شكل التلقين الصريح أو الشكل الضمني من خلال غرس الاتجاهات والقيم والميول السياسية[8]. كما تعرف التنشئة السياسية بأنها "العملية التي يكتسب فيها الفرد معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويشكل من خلالها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الايديولوجية، التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية. تلك العملية تحدد درجة تفاعله وفعاليته السياسية في المجتمع، وتساهم في بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي. كما تهدف إلى نقل الأفكار والخبرات والأساليب السياسية بين أفراد المجتمع، سعيًا لزرعها في نفوس الأفراد والجماعات بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والطبقية"[9].

ونجد "روبرت ليفين" R. Leivnea يعرّف التنشئة السياسية بأنها اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية في أداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها. ويعرّفها "كينت لانتغون" بأنها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، أو تلك العملية التي يتعلم فيها الفرد المواقف الاتجاهية والأنماط السلوكية الوثيقة بالحياة السياسية[10].

يمكن تحديد عناصر التنشئة السياسية في أنها:

- ✓ عملية تلقين القيم والاتجاهات السياسية والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية؛
- ✓ عملية مستمرة من المهد إلى اللحد، أي أن التنشئة السياسية من الطفولة حتى الشيخوخة والانسان يتعلم القيم والاتجاهات السياسية سواء كانوا ذكورا أو إناثا؛
- ✓ تساهم التنشئة السياسية في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر، وخلق وتغيير الثقافة السياسية؛
- ✓ تؤدي التنشئة السياسية مجموعة من الوظائف، فهي تشجع المشاركة السياسية كما تسهم في الاستقرار وشرعية النظام السياسي[11]؛
- ✓ تتم التنشئة السياسية عبر مجموعة من القنوات أهمها الأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، وسائل الإعلام.

لقد بات من الأمور المتفق عليها أن النقاش في المرحلة المعاصرة حول الثقافة السياسية قد افتتح مع مشروع الثقافة المدنية لـ"غابرييل ألموند" (1911-2002)، و"سيدني فيربا" (1932-2019). وقد عرف "فيربا" الثقافة السياسية بأنها منظومة المعتقدات والرموز التعبيرية، والقيم التي يجري في ظلها النشاط السياسي، أو تشكل خلفية له). وكتب "ألموند" قبل ذلك، أن كل نظام سياسي محتضن (embedded) في نمط معين من التوجهات إلى الفعل السياسي[12].

تعتبر الثقافة السياسية أحد أهم الأعمدة التي تتأسس عليها قيم وقواعد الديمقراطية؛ حيث لا تعتمد الديمقراطيات على الدساتير المكتوبة فحسب، بل تعتمد أيضا على قواعد ومعايير غير مكتوبة تعكس مستوى التفاعل بين النخب السياسية من ناحية، وبين النخب والمواطنين من ناحية أخرى[13]، والثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل[14] .

وباعتقادنا أن الثقافة السياسية هي تلك القيم والممارسات السياسية السائدة في مجتمع ما، والتي تشكل بمجموعها جزءاً من الثقافة العامة السائدة في ذلك المجتمع، والتي تؤثر في التوجهات والسلوكيات السياسية للفرد والجماعة تجاه بعضهم البعض، وتجاه السلطة القائمة ورموز النظام السياسي المحلي والدولي، ويمكن التمييز داخل الثقافة للسياسة لمجتمع ما بين الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير. وتشير الثقافة السياسية للنخبة إلى القيم والاتجاهات ومعايير وأنماط السلوك لأولئك الذين يمارسون تأثيرا مباشرا على مخرجات النظام السياسي، ويقومون بدور فاعل في عملية التخصيص السلطوي للقيم فيه، أي أن الثقافة السياسية للنخبة ترتبط بالعناصر القيادية للأدوار والأبنية والعمليات والتفاعلات السياسية.

المحور الثاني: آليات ومسارات إنتاج النخب السياسية بالمغرب

نقصد بالآليات هنا مجموع الوسائل التي تعتمد عليها النخبة السياسية من أجل الوصول إلى هرم السلطة، وغزو دوائر صنع القرار، والتي كانت تتم عن طريق الانتماء إلى النخبة التقليدية الممثلة في المخزن أو الخاصة، وفي دراستها حول "الوزراء في النظام السياسي المغربي" أشارت أمينة المسعودي إلى أن هناك مجموعة من المنافذ التي يجب أن يمر منها الشخص من أجل البلوغ إلى المنصب الوزاري، وبالتالي الانضمام إلى النخبة، فمن خلال دراستها لبنية النظام الوزاري المغربي، خلُصت إلى أنه بالإضافة إلى الانتماء الحزبي، يكون الانتماء إلى النخبة الميسورة، أي عنصر "المال"، مؤهلا أساسيا للانتماء إلى الصفوف الحكومية، وأحيانا تكون القرابة أو "الأصل النبيل" والانتماء لتحالفات عائلية معينة والفوز بعلاقات مصاهرة مع عائلات مرموقة، وكذا علاقات معارفية مهمة، إلى جانب "الرضا المخزني"، المحددات الرئيسية للاستوزار[15].

في مقابل ذلك اعتبر عبد الله ساعف أن الآليات التقليدية، وسيرورات إنتاج النخب هذه، قد باتت مُرتبكة، وأن منطق التنخيب أصبح متجاوزا، إن على مستوى الموقع الجديد لمسألة النخب في المرحلة الراهنة، أو على مستوى المعايير الجديدة لتكريسها كنخب، أو على صعيد مواصفاتها الجديدة[16].

إلا أن هذه السيرورات لا تزال تفرض وجودها على حقل "التنخيب" في النسق السياسي المغربي، فأمام تراجع النخبة التقليدية بعد الاستقلال أصبحت تلوح في الأفق ملامح طبقة سياسية جديدة، تصل إلى السلطة عبر مسارات مختلفة تجمع أحيانا بين الأسلوب التقليدي والحديث، أي "استعمال نماذج تقليدية من السلوك لبلوغ أهداف جديدة غير تقليدية"[17]، لذلك يصعب تحديد نوع العامل أو العنصر المهد فعلا للالتحاق بصفوف النخبة، خصوصا وأنه توجد منافذ مباشرة وأخرى غير مباشرة لولوج الساحة الحكومية أو البرلمانية، منافذ رسمية أو ظاهرة ثم منافذ أخرى خفية وغير مباشرة[18]، وارتباطا بالنخبة البرلمانية فإنه من بين أهم قنوات تشكلها، الأحزاب السياسية والعلاقات الزبونية التي تجد تجلياتها على المستوى المحلي بالخصوص.

منذ بداية أربعينيات هذا القرن وبفعل التطورات السياسية المهمة التي عرفها المجتمع المغربي، ظهرت إلى الوجود تنظيمات سياسية خاصة عملت على استقطاب النخبة الوطنية وتكوينها وتعبئتها من أجل المطالبة والحصول على الاستقلال في البداية، ومن أجل تسيير شؤون البلاد فيما بعد، وبذلك أصبحت الأحزاب السياسية المغربية أكبر مدرسة لتكوين النخبة[19]. إذ يشكل الانخراط

في التنظيمات السياسية وتسلق المراتب داخلها إحدى القنوات الأساسية للترقية والحركية الاجتماعية، بل ولتبوؤ مكانة الصدارة على الصعيد المحلي والجهوي أو الوطني، فالانخراط في التنظيمات الحزبية قد يكون، بداية حياة مهنية سياسية، من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أعلى المناصب.

وتلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في تمثيل المواطنين والتعبير عن احتياجاتهم، وبذلك فإن تواجد الأحزاب يهدف إلى قيادة وتوجيه الأفكار والإمكانيات والمقدرات توجيها مؤسساتيا منظما، وبذلك يشكل الانتماء إلى الحزب عادة الخضوع إلى نظام من التربية والتنشئة في سبيل إنتاج نخب ذات كفاءة، ومترسمة في مجالات شؤون الحياة العامة وتوزيعها على مختلف المواقع السياسية[20].

تكمن نقطة البداية في مسلسل الصعود الحزبي في العلاقة بالزعيم، لأن اكتساب السلطة وانتزاع الاستقلالية يمر عبر القرب من الزعيم والتقرب منه، وعبر التفوق والامتياز التي تمنحها مخالطة دوائره الحميمية، وعبر تبادل الهبات والخدمات، خصوصا وأن النسق السياسي كما يقول "تالكوت بارسونز" هو "نسق اجتماعي فرعي، وظيفته تنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية الجماعة الخاصة"، وإلى جانب القرب من الزعيم الحزبي نجد أيضا الرأسمال النضالي، والمال والجاه والانحدار من العائلات العريقة واحتلال المناصب العليا في هرم الدولة، كعناصر تلعب دورا مهما في صناعة النخبة الحزبية[21].

إن المؤسسة الحزبية لا زالت تعتبر أحد العوامل المؤدية إلى فئة النخبة، إذ يشكل الحزب السياسي مجالا لبناء وتكوين الكفاءات السياسية التي يحتاجها النظام لتولي المهام السياسية، ومن ثم يجب على الأحزاب أن تتحمل بكافة أجهزتها ومناضليها لمسؤولياتها في التقدم بمرشحين أكفاء وقويمي السلوك[22]، لكن الصعود الحزبي حسب عبد الرحيم العطري، لا يتحدد بهكذا عناصر فقط، بل هناك الرضا المخزني الذي يجعل من الشخص عضوا في الحزب ووزيرا ممثلا عنه[23]، وبذلك فهي تشكل ميداناً لتكوين القادة السياسيين المستقبليين، فالعديد من السياسيين يبدؤون حياتهم السياسية من خلال العمل داخل الحزب واكتساب الخبرة وبناء السمعة. ومع ترقيهم في صفوف الحزب، قد يتم اختيارهم في النهاية كمرشحين للمناصب العامة. وهذا يسمح لهم بالحصول على رؤية واعتراف بين الناخبين، مما يساعدهم على الفوز في الانتخابات والانتقال إلى مناصب السلطة. وبذلك تكون القناة الانتخابية إحدى القنوات الأساسية لدورة النخبة وتجديدها، وترجع أهمية هذه القناة إلى ما يرتبط بالانتخابات من رهانات سياسية واقتصادية واجتماعية، وما يفتحه الفوز فيها من آفاق للترقية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما تشكل العلاقات الزبونية إحدى القنوات الهامة التي تؤدي دوراً لا يستهان به في تقوية النفوذ، خاصة بالنسبة إلى الأفراد المتنافسين حول السلطان السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، فالعلاقات الزبونية أو علاقات الاستزلام كما يحلو للكثير من الباحثين تسميتها، تشتغل في اتجاهات شتى، وتضمن للفرد التحكم في مجموعة من الموارد، وأحيانا تكوين قاعة من الأتباع الذين يكسبونه شهرة ويؤمنون له الموقع[24].

ولذا فهي تُعد أهم عامل في تحديد مكانة الأعيان داخل المجتمع المحلي، وتفترض تلك العلاقات وجود طرفين على الأقل، زبون من جهة والقطب من جهة ثانية وهو "العين المحلي"[25]، غير أننا نجد في بعض الأحيان طرفا ثالثا يلعب دور الوسيط، فالعلاقات الزبونية تفترض أن يكون الطرفان يملكان موارد مختلفة وقابلة للتبادل، وأن يكون كل واحد منهما في حاجة إلى الموارد التي يملكها الطرف الثاني، فالعلاقات الزبونية لا تقوم بين الأطراف التي تملك نفس الموارد، ولا تلك التي تملك موارد لا يحتاجها الطرف الآخر[26].

لذلك فإن إنشاء العلاقات الزبونية وتأسيس شبكة المصالح يفرض على الطرف الأول توفره على مجموعة من الموارد التي تساعده على ربط علاقات تمكنه من الوصول إلى مصاف النخب، ومن تم يبدأ "العين المحلي" في بناء شبكة من العلاقات والتي تمتد عموديا وأفقيا، فالعلاقات الأفقية تتم على مستوى أعيان الأسر والذين هم أدنى منه مرتبة، حيث تبدأ عملية الاستقطاب عن طريق

تقديم مجموعة من الخدمات المادية أو المعنوية كمقابل لولائهم، في حين تبدأ العلاقات العمودية من المستوى الأفقي حيث كسب العين ثقة كبار الأعيان المحليين تعطيه مكانه متميزة تمكنه من خرق السلطة عن طريق توفير علاقاته الزبونية على مستوى الجماعة المحلية التي ينتمي إليها وتدعيم ترتيبه ماديا ومعنويا، وتوفير جميع إمكانياته لحملته الانتخابي.

ولا تخضع هذه التبادلات بين أطراف العلاقة الزبونية للعامل الزمني، إذ لا يتعلق الأمر بعلاقات تبادل لحظية، فيمكن للعين المحلي أن يستفيد من أصوات ناخبين ينتمون لأسرة أو قبيلة، مقابل خدمات مؤداة مسبقا، أو بعد مدة. فالعملية هنا مشروطة باعترافات ضمنية يقرها العرف كما يعبر عن ذلك العديد من أفراد المجتمع المحلي، فالذي يتلقى العطية يظل مستعدا للاعتراف بالجميل لكل من أسدى له معروفا، ويظل على استعداد لرد ذلك الجميل بكيفية يتحول فيها التبادل إلى استراتيجية، وهذه العلاقة التي تنتظم بين طرفي التبادل تتحول إلى علاقة ثقة وعرفان فتصبح بذلك بمنزلة تعاقد أو ضرورة[27]، ولهذا تحرص النخب السياسية على الاستفادة من هذه العلاقات وجعلها إحدى قواعد إعادة إنتاج المكانة والنفوذ، خاصة تلك الفئة المتنافسة حول دوائر صنع القرار السياسي.

لكن الأمور المادية التي يمتلكها الأعيان المحليون من مال وأرض وعلاقات زبونية، لا يمكن أن تكون كافية ما لم تكن مدعمة بالرمزي، فإذا كانت الثروة كافية كي تسمح للفرد بولوج "سجل الوجهاء والأعيان" فإنها لم تكن كافية لتمده بوسائل التأثير السياسي، ولهذا تعضد الرساميل بالمقدس والإرث التاريخي العائلي، فهناك استثمار أقصى للقرابة والنسب والعلاقات الممكنة مع الزوايا والشرفاء في شكل انحدار سلالي أو مصاهرات وأحلاف وانضواءات، فكلها عوامل تصنع الانتماء إلى مجال الأعيان. من خلال ذلك كله يتبين جليا لماذا يرتفع الطلب الاجتماعي والسياسي على الأعيان، وتحديدا، قريبا من كل كرنفال انتخابي، إنهم يحوزون ما لا يحوزه المناضل الحزبي، يحوزون المال والامكان العلائقي والتجذر الاجتماعي والعلاقات الزبونية التي تمكن من تحقيق النجاح السياسي للحزب[28]

ومن مظاهر أهمية العلاقات الزبونية، أن الوزن السياسي لكل عضو من أعضاء النخبة المحلية، بل وحتى الوطنية يتحدد من خلال حجم وفعالية الشبكة الزبونية التي ينتمي إليها، والتي يستطيع تعبئتها وتجنيدها والاعتماد عليها عند الحاجة. إن ضعف شعبية بعض الشخصيات السياسية الوطنية على الصعيد المحلي، وخاصة ضمن الأوساط الاجتماعية التي ينحدرون منها، يرجع، من جملة ما يرجع إليه، إلى كون تلك الشخصيات لا تتوفر على شبكة زبونية قوية ومؤثرة، أو لكونها لا تسخر ما تتوفر عليه من علاقات ووسائط ونفوذ داخل الدوائر الحكومية، ومع أهل الحل والعقد، لفائدة أهل العشيرة والدوار. ومقابل ذلك، نلاحظ أن أحد أهم مصادر القوة والشعبية التي تتمتع بها شخصيات أخرى، راجعة بالضبط إلى قوة شبكتهم الزبونية، وإلى عدم بخلهم على من يقصدهم بما يتوفرون عليه من علاقات.

كما نشير أيضا إلى أن أنصار نظرية النخبة لا يتقيدون دائما بأن تمر النخبة من مواقعها الاجتماعية العامة إلى موقع النخبة السياسية عبر قنوات العمل الديمقراطي والانتخابات بل يرون أنه يمكن أن ترفد النخبة السياسية بعناصر جديدة بعدة طرق إحداها الانتخابات، أما الطرق الأخرى، فهي التعيين والوراثة والقوة وتنتشر هذه الحالات الثلاث في المجتمعات غير الديمقراطية، أو تلك التي في مرحلة التحول من النظام التقليدي أو الكاريزماتي أو الثوري إلى النظام الديمقراطي، فيطعم نخبته التقليدية التي جاءت عن طريق الوراثة أو التعيين أو القوة بعناصر منتخبة[29].

إن مسارات وسيرورات إنتاج النخب السياسية بالمغرب، تطبعها نوع من الخصوصية إذ يصعب حصرها في قنوات محددة، أو القول بتقليديتها أو حداثتها، لكن أغلبها تشترك في عنصر مميز وهو حضور المؤسسة المخزنية كمخترق لعلاقات السلطة داخل

الدولة، ومحدد لأهداف هذه النخب من حيث خدمة مصالحها بالدرجة الأولى ثم الحصول على "الرضا المخزني"، وبالتالي الوصول إلى دوائر صنع القرار.

المحور الثالث: التنشئة السياسية وبدايات بناء التصورات السياسية لدى النخب

إن بناء منظومة حكم راشد يتطلب نظاما ديمقراطيا، يقوم على أسس ومبادئ يعد حجر الزاوية للتأسيس النظام سياسي واجتماعي واقتصادي سليم ومن هذه المبادئ سمو الدستور، السيادة للشعب التعددية الحزبية التداول السلمي على السلطة، هذه السلطة التي تكتسب شرعيتها من انتخابات حرة ونزيهة، وهذا ما تضمنه دولة القانون القائمة على سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات من خلال قضاء مستقل ومحايد، وتمثل هذه القيم والمبادئ جوهر الثقافة السياسية المدنية، التي على عملية التنشئة السياسية غرسها ونقلها عبر الأجيال، لبناء جيل يتميز بالوعي وثقافة سياسية قائمة على الاهتمام بالأمور السياسية والمشاركة في صنع القرار[30].

يعرف "شيبتولين" (sheptolin) الوعي السياسي بأنه "مجموعة من الآراء تجسد نظريا السياسة التي تنتهجها طبقة معينة أو جماعة اجتماعية والتي تعتبر نمط خاص من العلاقات بين الطبقات والأمم والأحزاب وهي تحدد أيضا –أي السياسة–مضمون وأشكال الحكومات، وتشابكها مع الطبقات والجماعات الاجتماعية، وتمارس الأيديولوجيات السياسية تأثيرا مباشرا في حياة الناس والمجتمع بصورة عامة عن طريق تأثيرها في العلاقات بين الطبقات، وتحديد بنية الدولة ومضمون نشاطات أجهزة الدولة ومؤسساتها"[31].

فهناك علاقة متفاعلة وجدلية بين الوعي الاجتماعي والواقع الاجتماعي، أي إن هناك تكاملا عضويًا ومنطقيا بين الوعي والواقع الاجتماعي، من خلال تبادل التأثير بين الوعي والواقع ينجم ويتشكل الوعي ويتغير الواقع، ويتخذ بناءه المميز. فالوعي الذي يسيطر على مجتمع معين يعد مقدمة للتنظيم والتدريب الذي يمارسه المجتمع ليتهيأ نفسيا واجتماعيا وسياسيا لبلوغ الحداثة السياسية والتغيير. فالوعي السياسي نتاج علاقة متبادلة بين الوعي والواقع الاجتماعي والوعي يسبق عملية التغيير ويرافقها ولأن الوعي السياسي يفتقد معناه خارج نطاق الممارسة العملية، فإنه يدفع باتجاه الإصلاح السياسي[32].

إن التنشئة السياسية تلعب دورا كبيرا في تشكيل التصورات السياسية لدى النخب السياسية، فمن خلال البيئة السياسية والثقافية التي تنشأ فيها هذه النخب، يتشكل لديهم إطار فكري وقيمي يؤثر على رؤيتهم للسياسة واتجاهاتهم السياسية. قد تكون التنشئة السياسية عبارة عن الخبرات والتفاعلات مع الأحداث السياسية، والتأثيرات الاجتماعية التي تشكل الفهم الخاص لدى النخب السياسية. كما يتشكل التصوّر السياسي للنخب السياسية بناءً على العوامل الثقافية والتاريخية التي ينشؤون فيها، مما يؤثر على اتجاهاتهم وقراراتهم في المشهد السياسي.

والتنشئة السياسية هي العملية التي يتعلم فيها الأفراد المعتقدات والقيم والممارسات السياسية من خلال التفاعل مع البيئة السياسية المحيطة بهم، بما في ذلك الأسرة والتعليم ووسائل الإعلام والأقران والأحداث التاريخية. وتشمل التنشئة السياسية أيضًا العملية التي يتعلم فيها الأفراد كيفية المشاركة في العملية السياسية والتأثير عليها. وتعد التنشئة السياسية عملية مستمرة طوال حياة الفرد، حيث يتعلم الأفراد من خلال تجاربهم وتفاعلاتهم مع العالم السياسي المحيط بهم. وتلعب الأسرة دورًا حاسمًا في تشكيل المواقف والقيم السياسية في مراحل مبكرة، في حين يؤثر التعليم ووسائل الإعلام والأقران والأحداث التاريخية على التنشئة السياسية في مراحل لاحقة. وتعد التنشئة السياسية عاملاً مهمًا في تشكيل الهوية السياسية للأفراد وتحديد مدى مشاركتهم في العملية السياسية[33].

تمر عملية التنشئة بعدد من المراحل التي ترتبط بنمو الفرد وتطوره، وهي مرحلة الطفولة، ثم المراهقة، وأخيرًا النضج والاعتدال. ويتحدد السلوك السياسي للفرد في مرحلة النضج بدرجة ما بخبرات التنشئة التي يكتسبها في مرحلتي الطفولة والمراهقة حيث يتلقى

الفرد في كل مرحلة جزءًا من عملية التنشئة، ويتعرض أيضًا في كل مرحلة إلى أداة أو أكثر من أدوات التنشئة، التي قد تكمل بعضها البعض أو تتعارض بعضها مع البعض الآخر في مختلف مراحل حياته، يعايش الإنسان مؤسسات عديدة، بعضها مفروض عليه مثل الأسرة أو المدرسة، وبعضها الآخر إرادي حيث ينضم إليه طوعًا دون ضغط، حيث يتلقى من هذه المؤسسات خبرات وقيمًا واتجاهاتٍ ومبادئًا يختزنها في ذاكرته ووجدانه، مساهمةً بطريق مباشر أو غير مباشر في تحديد مواقفه وسلوكه لاحقًا[34].

تُمكّن التنشئة السياسية الفرد من التكيف مع النسق السياسي حيث أنها تجعل الفرد يشعر بانتماء حقيقي للنسق السياسي كمشارك أو مؤيد وحتى كمعارض ولكن ضمن ثوابت النسق، وأنه لا يشعر بالاغتراب السياسي تجاه الثقافة السياسية السائدة في مجتمعه. إن التنشئة السياسية الناجحة تكسب الفرد حمولة ثقافية وفكرية وممارسات تكون هي المحدد الشرطي أو الضروري لتصرفاته وأفعاله وردود هذه الأفعال في مجال العمل السياسي فيما يتعلق بالمشاركة السياسية أو اللامبالاة السياسية، بالتأييد أو الرفض للنظام السياسي القائم[35].

فالتنشئة السياسية تتم بتأثير مجموعة من الوسائل المختلفة المتباينة والمتداخلة في مدى ونوع تأثيرها على المواطن، فهي عملية مرتبط بالتكوين المعرفي والتوعوي والقيمي والسلوكي من الناحية السياسية، حيث تعتبر لها دور أساسي في تكوين الثقافة السياسية للفرد والمجتمع، ويتحدد نوع وشكل الثقافة السياسية بناء على نوع ومضمون التنشئة السياسية التي يتفاعل معها المواطن[36]. إذ تقوم التنشئة السياسية بنقل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من جيل إلى جيل، أو تهيئ المناخ الملائم لصياغة أو تطوير ثقافة سياسية جديدة، أو تساعده، بشكل أو بآخر على تعديل أو تغيير نسق الثقافة السياسية السائد بما يتلاءم مع ثقافة العصر، أو يتسق مع ضرورات ومتطلبات عمليات التغيير والتنمية والتحديث التي تجتاح المجتمع ويعايشها أو تحاول النخبة الحاكمة إحداثها.

يمكن القول أن للوعي بصورة عامة دور رئيس في المجتمعات الانسانية وتطورها وفي نهضة الأمم ورقيها وتأتي أهمية الوعي السياسي في انها تعزز الديمقراطية في نظرة الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته، وكذلك رؤيته للظروف التي تؤثر في المجتمع بصورة واعية، لذلك يعد الوعي السياسي للمجتمعات بمثابة الأساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية، وان أي انخفاض في مستوى الوعي لدى المواطنين يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك، فالوعي السياسي في أي مجتمع له دور وأهمية كبيرة في تنوير بصيرة المواطن بحقوقه المدنية والقانونية وواجباته والتزاماته الدستورية في المجتمع.

ويجدر التنويه هنا إلى أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، ولكن إلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى قد تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية، مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطات بصورة مباشرة[37].

وبالتالي تصبح التنشئة السياسية أحد العوامل الرئيسية في تشكيل المسارات السياسية وتوجهات النخب، إذ يتأثر القادة السياسيون بالتعليم السياسي، والقيم الأسرية، والتجارب الحياتية، مما يشكل أساساً لرؤيتهم واتخاذ القرارات العمومية، فمن خلال تعزيز الوعي السياسي، يمكن تحقيق تفاعل أفضل بين الحكومة والمواطنين ويتضمن ذلك توفير موارد التثقيف السياسي والتشجيع على المشاركة المواطنة والحوار العام كما يساهم الوعي السياسي في تعزيز الفهم العام للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز المساهمة الإيجابية في صناعة السياسات، كما أن صياغة سياسات عمومية فعالة يعتمد على الفهم العميق للنخب السياسية

لاحتياجات المجتمع والاستماع إلى مختلف فئاته مع تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة، مما يعزز استدامة السياسات وتحقيق تقدم مجتمعي شامل.

المحور الرابع: دور الثقافة السياسية في تشكيل الوعي السياسي الوطني للنخب

إن للثقافة السياسية تأثيرا كبيرا على النظام السياسي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام؛ إذ تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الانخراط في النظام السياسي أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، وحسب تقدير (فيربا وألموند)، فإن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استمرار النظام السياسي، فإذا حصل التفاوت بينهما، يتلكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال، ومع ذلك لا يكون التوافق كاملًا على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل[38].

والثقافة السياسية هي مختلف أنماط الاتجاهات والتوجيهات الفردية تجاه السياسة والتي يشترك فيها أفراد النظام السياسي، فهي بمثابة العالم الشخصي الذي يكون أساسا للأفعال والسلوكات السياسية والذي يعطيها معنى[39]، والثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية ومجموع القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة، وهي أيضا انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع.

تشير الثقافة السياسية للنخبة إلى مجموع القيم والمعتقدات والممارسات السياسية التي تميز الطبقة الحاكمة أو النخبة في المجتمع حيث تتأثر هذه الثقافة بالعوامل الاجتماعية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تشكل البيئة التي تعيش فيها النخبة وتتضمن هذه الثقافة المفاهيم والمبادئ والأفكار والممارسات التي تشكل الأساس لاتخاذ القرارات السياسية وتحديد الأولويات والأهداف السياسية للنخبة وتتأثر هذه الثقافة بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجتمعات، وتتغير مع تغير الظروف والتحديات التي تواجهها النخبة[40].

تلعب الثقافة السياسية دوراً حيوياً في تعزيز الوعي السياسي للنخب السياسية، إذ يكمن في الفهم العميق للأفكار والقيم السياسية أساس تشكيل الوعي الذي يمكنه توجيه المجتمع نحو التنمية والتقدم.

إنّ الثقافة السياسية لا تنشأ عفوياً، بل تتجلى كنتيجة لمجموعة متنوعة من الأفكار والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية بموجب هذا، يظهر أن تكوين الوعي السياسي يعتمد بشكل كبير على التفاعلات الثقافية وتأثيرها العميق في صياغة التفكير والفهم السياسي لدى النخب السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الثقافة السياسية دوراً مهماً في تنمية الوعي الوطني، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين السياسي والمجتمع وترمي في الأساس إلى تكوين وحدة وطنية مجتمعية، لأن الوعي السياسي يعد السياج الاجتماعي السليم للحفاظ على الأوطان وحمايتها في ظل منظومة متكاملة من المحاور التي تشمل الوطنية، الانتماء، التربية الوطنية، التوعية الوطنية، والمواطنة الصالحة، فالثقافة السياسية تؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية فبعض المجتمعات، تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة، حيث يُتوقع من الفرد المشاركة الفعّالة في الحياة العامة والمساهمة طواعية في تقدم المجتمع الذي ينتمي إليه.

فيما يُلاحظ في دول أخرى سلبية اللامبالاة والاغتراب، وعدم الشعور بالمسؤولية نحو الأفراد الآخرين خارج نطاق الأسرة وأحيانًا، يُنظر إلى النظام السياسي ككيان يتحمل المسؤولية الكاملة عن رعاية المواطن منذ الطفولة حتى الشيخوخة، بينما يشكك الفرد في السلطة السياسية ويعتبرها أداة لتحقيق مصالح الحاكمين.

يمكن التمييز بين الثقافة السياسية الرسمية والثقافة السياسية غير الرسمية، فالرسمية تمثل الأيديولوجية التي تتبناها الدولة، والأيديولوجية تعني نسق فكري متكامل يُعتبر دليلاً ومرشداً للعمل والسلوك السياسي وهذا النسق يعطي للحياة هدفاً ويبرر الممارسات الاجتماعية والاقتصادية.

هناك عدة أيديولوجيات، مثل الليبرالية، الشيوعية، والقومية والفاشية، وتكون أهدافها إما الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره، ثم المحافظة عليه بعد التغيير. وإذا توحّد أفراد المجتمع على أيديولوجية واحدة وأهداف وقيم مشتركة، يؤدي ذلك إلى توحيد المجتمع واستقراره في حين أن الاختلاف يمكن أن يؤدي إلى الانقسامات والصراع داخل المجتمع، مما يؤثر على طبيعة الحكم والنظام الاقتصادي[41].

ومن ثم، تلعب هذه الثقافة دوراً مؤثراً في تحفيز الوعي الوطني، وتأكيده؛ حيث أن الفكر هو أساس كل وعي سياسي ووطني، وأن الثقافة من أهم نتائج الفكر، بمعنى أن أي فكر سينتج عنه ثقافة معينة.

هذه الثقافة هي التي سوف تحدد وتشكل الوعي الوطني الذي يسود في مجتمع ما. هذه الثقافة لا تولد من العدم، بل هي تعبير عن مجموعة من الأفكار والقيم والهياكل السياسية، الاقتصادية والمجتمعية، والإعلامية المختلفة، وأن وجود الوعي الوطني من عدمه هو نتيجة مباشرة لوجود هذه الثقافة، لذلك فالثقافة هي أداة رئيسة للسيطرة على الوعي الوطني وتوجيهه[42].

الثقافة السياسية بهذا المعنى ليست خليطاً آلياً للسياسة والثقافة، بل تمثل طريقة مميزة لتنظيم المجتمع، وتوجيهه، وتزويده بتصوّر حول كيفية ممارسة السياسة وتقويم أشكال وأساليب مضمون النشاط السياسي العملي والنظري في إطار نظام سياسي معين.

ويعتبر عالم السياسة "لوسيان باي" أن الثقافة السياسية تمثل مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تمنح نظامًا ومعنى للعملية السياسية، وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي[43].

تشكل الثقافة السياسية وحدة جدلية لنشاط الوعي، الذي يشكل المعرفة السياسية والمعتقدات ووجهات النظر والشعور السياسي والممارسة السياسية إلى جانب ذلك، تتجسد أشكال الوجود الموضوعية في تلك الآليات الاجتماعية الأخرى، الضرورية لكل طبقة أو فئة اجتماعية، من أجل إنتاج وإعادة إنتاج ثقافتها المطابقة لمصالحها وأهدافها التاريخية، تقوم هذه الآليات بنقل الثقافة السياسية لهذه الطبقة أو الفئة من جيل إلى جيل، وتوجيه القواعد والقيم وأشكال السلوك السياسي والوعي.

إن وعي الأشكال الموضوعية للوجود وحدود الثقافة السياسية يعتبر مؤشراً على تطور الأفراد الذين تم تشكيلهم كأشخاص سياسيين فاعلين في العملية السياسية[44].

إن الثقافة السياسية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل الوعي السياسي الوطني للنخب السياسية، وذلك من خلال:

- تزويد النخب السياسية بالمعلومات والفهم حول النظام السياسي ومؤسساته، وحول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.
- تشكيل القيم والاتجاهات السياسية للنخب السياسية، بما في ذلك قيم المواطنة والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.
- توجيه سلوك النخب السياسية، بما في ذلك سلوكهم في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة.

وبشكل عام، يمكن القول إن النخب السياسية التي تتمتع بمستوى عالٍ من الوعي السياسي الوطني هي أكثر قدرة على اتخاذ قرارات سياسية تلبي مصالح المجتمع وتحقق أهدافه، ومن أمثلة تأثير الثقافة السياسية على الوعي السياسي الوطني للنخب السياسية نجد أنه:

- ✓ في المجتمعات التي تتمتع بثقافة سياسية قوية تدعم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن النخب السياسية تكون أكثر حرصًا على احترام هذه القيم وتطبيقها في صنع القرار السياسي.
- ✓ في المجتمعات التي تعاني من الأزمات السياسية والاقتصادية، فإن النخب السياسية تكون أكثر عرضة لتبني سلوكيات سياسية غير مسؤولة، وذلك نتيجة لتأثرها بثقافة عدم الثقة في المؤسسات السياسية والنظام السياسي بشكل عام.

إن الثقافة السياسية هي أساس وعي النخب السياسية وتوجهاتها نحو القضايا الوطنية.

فهي تُمكِّن النخب من فهم التحولات والتطورات الاجتماعية، وبالتالي اتخاذ قرارات مستنيرة. كما تُعزِّز التفاعل البناء بين النخب والجمهور، مما يُسهم في الشفافية والمشاركة المواطنة وبذلك، تُتيح الثقافة السياسية للنخب فرصة تكوين رؤية واضحة حول المصلحة الوطنية واتخاذ قرارات تحقق التنمية والاستقرار.

خاتمة:

تتمثل أهمية إعطاء الاهتمام للتنشئة السياسية وتعزيز الثقافة السياسية لدى النخب السياسية في أنها تسهم في تحقيق الأهداف التالية:

تعزيز الاستقرار السياسي: تلعب الثقافة السياسية دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار السياسي، وذلك من خلال تنمية قيم المواطنة والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية لدى النخب السياسية. فعندما تؤمن النخب السياسية بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها تكون أكثر حرصًا على احترام هذه القيم وتطبيقها في صنع القرار السياسي، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي.

تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية: تلعب الثقافة السياسية دورًا مهمًا في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال تنمية وعي النخب السياسية بقضايا المجتمع واحتياجاته، وتعزيز قيم التعاون والتضامن بين مختلف فئات المجتمع فعندما تكون النخب السياسية واعية بقضايا المجتمع واحتياجاته، فإنها تكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات سياسية تلبي هذه الاحتياجات، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية.

تعزيز سيادة القانون: تلعب الثقافة السياسية دورًا مهمًا في تعزيز سيادة القانون، وذلك من خلال تنمية الاحترام للقانون لدى النخب السياسية فعندما تحترم النخب السياسية القانون، فإنها تكون أكثر حرصًا على تطبيقه في جميع ممارساتها السياسية، مما يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون.

وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الثقافة السياسية لدى النخب السياسية:

التعليم السياسي: يعد التعليم السياسي من أهم الوسائل لتعزيز الثقافة السياسية الوطنية لدى النخب السياسية، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات والفهم حول النظام السياسي ومؤسساته، وحول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.

التدريب السياسي: يعد التدريب السياسي من الوسائل المهمة الأخرى لتعزيز الثقافة السياسية الوطنية لدى النخب السياسية، وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة للمشاركة في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة.

التنشئة السياسية: تلعب التنشئة السياسية دورًا مهمًا في تشكيل الوعي السياسي الوطني لدى النخب السياسية، وذلك من خلال غرس القيم السياسية والاتجاهات السياسية الصحيحة في نفوس أفراد المجتمع منذ الصغر.

المشاركة السياسية: تساهم المشاركة السياسية في تعزيز الثقافة السياسية الوطنية لدى النخب السياسية، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم للتفاعل مع المجتمع ومعرفة احتياجاته ومطالبه.

وبالتالي، فإن تعزيز الثقافة السياسية الوطنية لدى النخب السياسية يعد استثمارًا مهمًا في مستقبل المجتمع، وذلك لأنه يساهم في تحقيق أهداف التنمية السياسية والاجتماعية وتعزيز الاستقرار السياسي.

الهوامش:

[1] عمار حمادة، **الوعي والتحليل السياسي**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2005، ص 29.

[2] عبد الكريم غانم، **الوعي السياسي في المجتمع اليمني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2016، ص 45.

[3] عزيزة حاجي، **النخب السياسية في المغرب: محاولة للتحديد**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2002/2001، ص 7.

[4] عبد الرحمان شحشي، "**النخبة: مقاربة في المفهوم**"، منصة أكاديما، على الرابط:
https://academia-arabia.com/ar/reader/2/83013 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 نيسان، 2024.

[5] ميشيل دانكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1980، ص 117-118.

[6] عزيزة حاجي، مرجع سابق، ص 7.

[7] أحمد أعراب، "**أزمة النخبة السياسية بالمغرب: من العور القانوني والأخلاقي لترشيد الفعل السياسي إلى عدم تكريس ثقافة العقاب الانتخابي**"، مجلة دراسات اقتصادية وقانونية، العدد 6-7، ماي 2022، ص 172.

[8] طارق عبد الرؤوف، إيهاب عيسى، **مؤسسات التربية والتنشئة السياسية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص 10.

[9] مولود زايد الطبيب، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2001، ص 11.

[10] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**، إي-كتب، سنة 2011، ص 110.

[11] أحمد سليم البرصان، **علم السياسة المفاهيم والأسس**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص 147.

[12] عزمي بشارة، "**الثقافة السياسية: ملاحظات عامة**"، **تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، المجلد 12، العدد 45، صيف 2023، ص 8.

[13] وفاء على داود، "**الثقافة السياسية الجديدة والتراجع الديمقراطي**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن عشر، أبريل 2023، ص 424.

[14] مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية-ليبيا، الطبعة الأولى 2007، ص 183.

[15] أمينة المسعودي، **الوزراء في النظام السياسي المغربي: الأصول-المنافذ-المآل**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2001، ص 165 وما بعدها.

[16] عبد الله ساعف، **رهانات التحول السياسي في المغرب**، منشورات دفاتر سياسية، الطبعة الأولى 2004، ص 92.

[17] جون واتربوري، **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم-عبد الأحد السبتي-عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر-الرباط، الطبعة الثالثة 2013، ص 139.

[18] أمينة المسعودي، مرجع سابق، ص 165.

[19] 25. حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل**، افريقيا الشرق، 2000، ص 177.

[20] هشام العقراوي، "**النخبة المحلية وصناعة القرار المحلي**"، منشورات مجلة دفاتر قانونية-سلسلة دفاتر إدارية، العدد 4، سنة 2018، ص 150.

[21] عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة بالمغرب: مفارقات التوريث والاستحقاق**، مركز العلوم الاجتماعية، الرباط، الطبعة الرابعة 2020، ص 120.

[22] سعيدة الكداري، النخب الجهوية والتنمية جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2018/2017، ص 84.

[23] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 122.

[24] شفيق عبد الغني، "**النخب المحلية والعلاقات الزبونية دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي**"، المجلة العربية لعلم الاجتماع-إضافات، العدد 35، صيف 2016، ص 142.

[25] يحيل مصطلح العين (الجمع أعيان) عملياً على النخب المحلية التي لا تتبع إدارياً ووظيفياً للدولة، بالرغم من ارتباطها العضوي والمصالحي بها، والتي تتوفر لها القدرة على المساهمة في صناعة القرار المحلي أو تصريف القرار الدولتي، بفضل ما راكمته من سلط نفوذ وتوجيه تجد سندها الواقعي في ثراء وقوة الرساميل الرمزية والمادية المفتوحة على الأرض والماشية والأصل والنسب وعلاقات الزبونية والمصلحة. راجع في هذا الصدد:
- عبد الرحيم العطري، "الأعيان في المجتمع القروي المغربي"، المجلة العربية لعلم الاجتماع-إضافات، العدد 10، ربيع 2010، ص 177.

[26] سعيدة الكداري، مرجع سابق، ص 79-80.

[27] شفيق عبد الغني، مرجع سابق، ص 144.

[28] عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة بالمغرب**، مرجع سابق، 228.

[29] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 58.

[30] سارة دباغي، "**التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد**"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 02، العدد 07، ديسمبر 2018، ص 137.

[31] دعاء عادل الليثي، "**علاقة الوعي السياسي بالتنمية السياسية**"، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد 32، العدد 01، يوليو 2021، ص 324.

[32] عبد الكريم غانم، مرجع سابق، ص 44.

[33] Steintrager, J. G., & Hess, R. D "Political Socialization and Political Theory". Social Research, 35(1), (1968), P 115.

[34] فؤاد زرف، "**التنشئة السياسية وتشكيل العقل السياسي في المجتمع**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، 2014، ص 81.

[35] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 111.

[36] مفتاح الحسوني الجمل، محسن رمضان جابر، "**التنشئة السياسية كمدخل لبناء الثقافة الديمقراطية–دراسة نظرية**" **المجلة العلمية**، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2020، ص 41.

[37] عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://bit.ly/3hIyYis ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 16 كانون الأول، 2023.

[38] حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص 11.

[39] رشيد شداد، الثقافة السياسية والديمقراطية بالمغرب: دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية، 2005/2004، ص 18.

[40] Entelis, John P. "Elite Political Culture and Socialization in Algeria: Tensions and Discontinuities." The Middle East Journal, vol. 35, no. 2, 1981, p 199.

[41] سارة دباغي، مرجع سابق، ص 144.

[42] علا عبد الله الوائلي، الثقافة السياسية ودورها في تنمية الوعي الوطني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2022، ص 5-6.

[43] عبد الكريم غانم، مرجع سابق، ص 57.

[44] المرجع نفسه، ص 57.